

مراجعة الموارد والمواد التدريبية

المتعلّقة بالعنف المبني
على أساس النوع الاجتماعي
في لبنان

ملخص تنفيذي

تنفيذ

"الثقافة من أجل التغيير" (EfC)

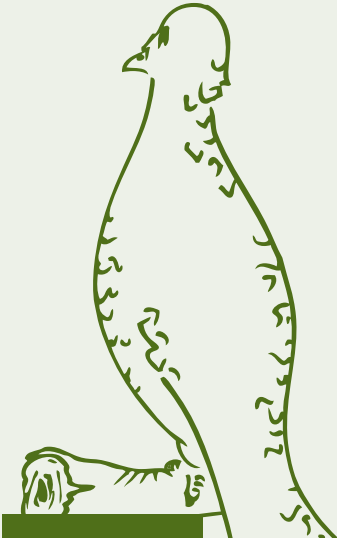
الخلفية

يعكس العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في العالم عدم المساواة بين الرجال والنساء ويرسخه. انه يستحكم من خلال علاقات القوة والسيطرة، ثقافات الصمت، الإنكار واللامبالاة الثقافية والسياسية، ويؤثر على الرجال والنساء طوال حياتهم.

تندرج هذه المراجعة للموارد والمواد التدريبية المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان ضمن الاتفاقيات الدولية التي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW , 1979)
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (DEVAW , 1993)
- الاتفاقيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD , 1994)

يشكل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤ إطار عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان النامية. يلحظ برنامج العمل هذا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين كحجر أساس في التنمية. ويشجع الرجال على تحمل مسؤولية سلوكهما الجنسي والإنجابي ودورهما الاجتماعي والأسري مع التركيز بشكل خاص على الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفقرة ٢٧، ٤). كما يدعو الدول، على مستوى الدولة، إلى «اتخاذ تدابير للقضاء على الاستغلال، الإساءة، التحرش والعنف ضد المرأة والمراهقين والأطفال» (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفقرة ٩، ٤). تدعم هذه البيانات مقاربات صندوق الأمم المتحدة للسكان في التنمية.



مركز وفريق البحث

«الثقافة من أجل التغيير» (EfC)

«الثقافة من أجل التغيير» (EfC) هي شركة مستقلة للاستشارات والبحوث، متخصصة في:

- التعليم (ما قبل المدرسة فصاعدا والتعلم مدى الحياة)
- التنمية (الشراكات، فعالية المعونة، الحوكمة)
- المعلومات ونظم المعلومات
- حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، الإدماج

تتولى شركة «الثقافة من أجل التغيير»:

- تحليل الاستراتيجيات والسياسات
- تقييم الأداء
- بناء القدرات والمؤسسات
- إجراء الدراسات والأبحاث

تتمثل مهمتنا في دعم التغيير الثقافي والاجتماعي الإيجابي. نعمل على توعية ومساعدة الناس والمنظمات لتمكين أنفسهم، عبر توفير الخدمات الاستشارية المحترفة للمستفيدين، والأبحاث المتينة والإدارة الناجحة للمشاريع.

الموقع الإلكتروني للشركة: www.efc.co.uk

الهاتف: ٣٣٧٠ ٢٤٧ ٢٠٧ ٠٠٤٤

البريد الإلكتروني: info@efc.co.uk

فريق البحث

لويز ونيريدج: باحثة لديها أكثر من ٦ سنوات من الخبرة في مجال النوع الاجتماعي والتنمية الدولية. كما أنها عضو بدوام كامل في فريق عمل الشركة.

الدكتورة جنان أسطه: طبيبة في الجامعة الأميركية في بيروت - المركز الطبي، لديها خبرة كبيرة في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان.



انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والمواقف حياله،^٤ وأجرى البعض الآخر منها، بما فيه لبنان وسوريا، دراسات حول انتشاره ضمن مجموعات معينة من النساء.^٥ تبدو إعلانات الخدمة العامة والملصقات والمنشورات حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي واضحة، كما أن بعض ورش العمل التدريبية متاح للنشطاء والمهنيين في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

على رغم البيانات المحدودة المتاحة إقليمياً، من الجدير بالذكر أن:

(أ) العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي منتشر على نطاق واسع (بأشكال مختلفة)؛

(ب) يقع الإنتشار المعلن عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ضمن الإطار المبلغ عنه في جميع أنحاء العالم؛

(ج) نسبة قبول العنف، وبخاصة العنف الزوجي، مرتفعة؛

(د) معظم الضحايا لا يطلب المساعدة، وبخاصة المساعدة الرسمية، وتحول عقبات كبيرة دون طلب المساعدة بما فيها ندرة الأماكن الآمنة والمتاحة والفعالة للحماية والتدخل.

وعلى الرغم من هذه الخصائص، لم يتم الاعتراف بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي كمشكلة رئيسية في جميع بلدان المنطقة. فمن أصل ٢٢ دولة عربية، صادقت ١٧ دولة فقط على اتفاقية CEDAW، وحتى ضمن الدول التي صادقت عليها، تبدو الجهود لمكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي محدودة للغاية.

أجرى مؤخراً المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية خريطة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. وقد وجد أن نماذج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر، وتشمل الاعتداء الجسدي والعنف والتحرش الجنسي والعنف اللفظي والزواج المبكر وخيانتان البنات. وهو يسلط الضوء على أن أنشطة توعية المجتمع المحلي وصانعي السياسات ومقدمي الخدمات شائعة، لكن باستطاعة المنطقة أن تستفيد من تحسين مشاركة المعرفة.^٦

لعبت الأبحاث دوراً مهماً في تسليط الضوء على ما يحدث، وحددت الاحتياجات والفجوات والقيود في العمل في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. إن المعلومات التي قدمتها (على سبيل المثال أن النساء الناجيات يلجأن إلى الشرطة فقط في الحالات القصوى، خوفاً من فقدان تعاطف الأسرة والأصدقاء وتجاهلهم من قبل الشرطة) لها تأثير على نوع التدريب الذي يتعين تقديمه ولبن. قد تساعد الأبحاث مقدمي التدريب حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (مثل المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية) في فهم ما هي أنواع المعارف

هناك العديد من المبادرات العالمية لمعالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، حماية أولئك الذين يتعرضون له، منعه من الحدوث. تتنوع وتنتشر حركات المقاومة والاستجابة. تستخدم مواد التدريب والموارد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي مصطلحات مختلفة، من العنف ضد المرأة (والفتاة) إلى العنف ضد المرأة أو العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وتعني أشياء مختلفة عندما تتم مناقشة «العنف». إن اختيار اللغة والإطار الثقافي مهمان للغاية. إن النساء هن ضحايا العنف بشكل متفاوت، ولكن استخدام «العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي»، كما هو الحال في هذه المراجعة، يهدف إلى إظهار حقيقة أن العنف ينبع من علاقات القوة على أساس النوع الاجتماعي والتسلسلات الهرمية، ويمكن أيضاً أن يرتكب ضد الفتيان والرجال. إن المرأة والرجل، كما ورد في بعض الموارد المفهومة هنا، بحاجة إلى الحصول على طرق للتدريب والتعلم عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لأن كلاهما يمكن أن يكونا من الناشطين الأقوياء من أجل إحداث تغيير إيجابي.

كان يتم في الماضي إنتاج مواد التدريب المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من قبل المنظمات الغربية، وكانت عادة لا تنطبق مباشرة على الظروف السائدة في البلدان النامية. على مدى العقد الماضي، تم وضع عدد متزايد من المواد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من قبل البلدان النامية والمناطق ذات الصلة بتلك الظروف. إن هذه الموارد الأخيرة متوافرة لدى منظمات دولية وكذلك منظمات محلية.

يهدف العديد من الموارد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المقام الأول إلى رفع مستوى الوعي حول هذه الظاهرة. وفي الآونة الأخيرة، تم بذل جهود لربط مواد التدريب والموارد الهادفة إلى زيادة الوعي مع الأدوات العملية وتنمية المهارات. يقر هذا بأن الناس بحاجة إلى أساليب للممارسة وتقنيات أفضل لإحداث تغيير. كما برزت اتجاه آخر على مدى العقد الماضي إلى تشجيع انخراط الرجال والفتيات في مجال التدريب والتعلم حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي كمشاركين وقادة.^٦ يهدف ضم عدد أكبر من الذكور في عمل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي إلى كسر أوار النوع الاجتماعي النمطية والتوقعات، وتشجيع التضامن بين الرجل والمرأة في الكفاح ضد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

يعتبر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بشكل متزايد، ظاهرة ذات أهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، «متجذرة في علاقات القوى الموجودة، الجنسانية، الهوية الذاتية، بنية المؤسسات الاجتماعية». ^٧ يستمر انتشار المعرفة والفهم لجوانب كثيرة من هذه المشكلة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل دليل العدد المتزايد من الدراسات والأبحاث التي أجريت حول هذا الموضوع في السنوات القليلة الماضية. وقد قام عدد قليل من البلدان (بما فيها الأردن ومصر وفلسطين وتركيا) بإجراء دراسات استقصائية على نطاق واسع تمحورت حول مدى



الهدف

والمهارات التي يحتاج إليها العاملون في مجال الصحة أو العاملون الاجتماعيون، وفقا لاحتياجات الناجين من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. كما يمكن لنتائج الأبحاث أن تشير أيضا إلى نوع الموارد المخصصة لعامة الناس (ملصقات أو إعلانات التلفزيون) التي قد تساعد النساء والرجال للحصول على الدعم. وبهذه الطريقة، يبدو الارتباط قويا بين الأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وتنمية موارده.

صادق لبنان على اتفاقية CEDAW في عام ١٩٩٦. ينص الدستور اللبناني على أن جميع الرجال والنساء متساوون أمام القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة وهي ملزمة بالقدر نفسه من الواجبات العامة دون أي تمييز (المادة ٧). إن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي سائد في لبنان بأشكال مختلفة، بما فيه العنف الزوجي/المنزلي، البدني، الجنسي، النفسي. قدرّت المنظمات غير الحكومية العاملة مع النساء المعنفات أن ما يقارب ٨٠ في المئة من النساء ضحايا العنف المنزلي هن أيضا ضحايا العنف الزوجي.^٧

يتمتع صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصاية عالمية من أجل تعزيز حقوق كل من الرجل والمرأة والطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وتكافؤ الفرص بما فيها ضمان كرامة كل فتاة وامرأة واحترامهما. إن برامجه متداخلة القطاعات وتشمل على سبيل المثال الصحة الإنجابية وصحة الأم والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في عام ٢٠٠٨، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، بدعم من الحكومة الإيطالية، مشروعاً يمتد على سنتين ويهدف إلى النظر في دمج ومأسسة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في التخطيط الوطني والتنمية. يشكل هذا المشروع أحد أنشطة عدة منقذة في إطار خطة وطنية يتم تنفيذها من قبل الصندوق وشركائه حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

لا يوجد دليل وطني موحد للتدريب والموارد حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، مع أفكار وأنشطة للاستعانة به من قبل مختلف المستخدمين.^٨ في عام ٢٠٠٧، وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية دليلاً تدريبياً وطنياً للعاملين الاجتماعيين، مع توجيهات في شأن كيفية إجراء دورات توعية للنساء وتقديم الإحالة للنساء الناجيات من العنف.^٩ وضعت مؤخرًا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية في شأن كيفية معالجة ضحايا سوء المعاملة وتدريب موظفيها ومقدمي الرعاية الصحية في لبنان على استخدام هذه المبادئ؛ قد يصبح التقييم متاحاً في وقت لاحق.

كذلك لا يوجد نظام معلومات وطني أو قاعدة بيانات لرصد وتسجيل حالات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ومتابعتها. عموماً، هناك نقص في التخطيط طويل الأجل والتنسيق والعمل في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني في لبنان، على الرغم من أنه يجري اتخاذ خطوات مهمة بما فيها مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تمثل الهدف من هذه المهمة في:

«مراجعة جميع المراجع ومواد التدريب، والأدلة والأدوات التي تم تطويرها/تكييفها في لبنان المتعلقة بالوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والحماية منه. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المراجعة أيضاً تقييم مختلف أنظمة المعلومات (البرمجيات والسجلات والنماذج، الخ) المستخدمة حالياً أو سابقاً لرصد وتقديم التقارير وتوثيق حالات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي» (صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنود المرجعية للمهمة)

للوصول إلى هذا الهدف، تم تحديد الأهداف على الشكل التالي:

(أ) تحديد ومراجعة جميع الموارد المتاحة على المستوى الوطني والمستويات دون الوطنية؛

(ب) تحليل الفجوات، مدى ملاءمتها، أهميتها، شموليتها، طريقة استخدامها، وما إلى ذلك وفقاً لاحتياجات مختلف الفئات المستهدفة؛

(ج) اقتراح توصيات عملية للمستقبل لتنمية/تكييف الموارد/أدلة التدريب.

تحددت محصلة المهمة في صياغة تقرير ووضع دليل يشمل الموارد والمواد التدريبية المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، باللغتين الانكليزية والعربية.

المنهجية وسير العمل

تضمن الدليل ٤٤ مادة ومورد تدريبي في موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. لم تتضمن مسؤوليتنا تقدير أو تقويم نوعية الموارد التي تم جمعها، علاوة على أن تكون مناسبة وفي متناول هذه المراجعة. يرد كل مورد من هذه الموارد مع تعليقات موجزة حوله.

خلال المشاورات مع الأطراف المعنية، تم اخذ المعلومات ونظم البرامج الحاسوبية المستخدمة للرصد والإبلاغ وتوثيق الحالات حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الاعتبار. لذلك، امتدت المشاورات إلى مجموعة واسعة من الوزارات (بما فيها وزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الشؤون الاجتماعية)، المرافق العامة للتقارير (ضمن المنظمات غير الحكومية)، الشرطة وأقسام مختارة من الجامعات والمستشفيات.

المجموعة البؤرية

استنادا الى قائمة الأطراف المعنية التي تم التشاور معها لاجراء المراجعة المكتبية، عبر الإستشاريون عن اهتمامهم بتنظيم مجموعة بؤرية حول المواد التدريبية والموارد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تستهدف الأشخاص الذين ينتجون الموارد بانتظام أو يرغبون في القيام بذلك.

شمل المشاركون في المجموعة البؤرية الأفراد الذين لديهم خبرة سابقة في مجال التدريب وممثلي المنظمات النسائية الذين لديهم اتصال طويل المدى مع الناجيات من النساء، وبالتالي قادرين على تحديد احتياجاتهن. وقد تمت مراعاة شمل المنظمات الفلسطينية وغير الفلسطينية.

عقدت المجموعة البؤرية جلسة في بيروت امتدت على مدى نصف يوم. وقد تمثلت أهدافها في: المناقشة والتعليق على المنهجية المتبعة من قبل هذه المراجعة لجمع الموارد، التعليق على المسائل المتعلقة بالوصول إلى مواد التدريب والموارد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تبادل المعلومات حول المواد الموجودة، استكشاف الاحتياجات والفجوات لتطوير أو تكييف المزيد من المواد، تحديد المستخدمين المستهدفين والمستفيدين من الموارد.

بعض النقاط الرئيسية التي أثيرت من قبل المشاركين هي:

(أ) يأتي معظم محتويات دورات التدريب التي أجريت في لبنان من موارد متاحة في الأدبيات العالمية، لكن المراجع غير مذكورة، ما من شأنه ضمان مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة؛

شملت منهجية العمل المتفق عليها أربعة عناصر متميزة هي : إطلاق العمل وجمع المعلومات؛ المجموعة البؤرية؛ صياغة التقرير/الدليل.

إطلاق العمل وجمع المعلومات

تم تحديد المواد التدريبية والموارد المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (من خلال الاتصالات مع المستفيدين والأطراف الأساسية المعنية)، وجمعها وتحليلها. أبرزت هذه الوثائق الأولية مزيدا من الموارد وحاجة إلى تحديد معنى «المورد». تم التوصل أخيرا إلى أنه يعني أيأ من المواد المنشورة أوغير المنشورة التي يتمثل هدفها الرئيس في التدريب والتعلم في موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بما فيها:

- أدلة التدريب، كتيبات أو أدلة المدربين؛
- أدلة مرجعية؛
- وثائق متعلقة بمجموعة بؤرية، ورشة عمل، حلقة دراسية، الخ؛
- ملصقات، نشرات، مواد مرئية؛
- كتيبات، منشورات ومعلومات، تعليم، مواد اتصال؛
- فيديو ومواد سمعية.

جمع الإستشاريون موادا من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية الوطنية والدولية. تم جمع الموارد باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. وضعت لائحة بالجهات المعنية والاحتفاظ بها. تمثلت مصادر المواد الرئيسة في عدد قليل من المنظمات غير الحكومية اللبنانية، الوزارات الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية في لبنان.



(ج) الهدف الرئيس

ترى هذه الطبقة الثالثة من التصنيف ما إذا كان المورد يهدف إلى (١) رفع مستوى التوعية لدى المستخدمين، (٢) تطوير المعرفة لدى المستخدمين، أو (٣) تطوير مهارات المستخدمين وأدواتهم وتقنياتهم.

يهدف ذلك إلى تمثيل الحوار العالمي في شأن مواد التدريب والتعليم على أنها توعية أو أنها أدوات ومركبات تدريب. إنها مفيدة لتقويم ما إذا كانت موارد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان مركزة بشكل كبير على احد مواضيع الأهداف الأساسية. بالنسبة إلى كل مورد أو مجموعة الموارد المصنفة أعلاه، ينظر الاستشاريون أيضا إلى النوع الرئيس للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، صلة المورد، الشمولية، طرق الاستخدام، الثغرات.

تمكن هذه التصنيفات الرئيسة الثلاثة من اجراء مقارنة بين الموارد المتاحة. وقد تكررت عناوين الموارد عبر أكثر من مجموعة مستخدمين واحدة في هذا التقرير لأنها تستهدف عدة مستخدمين. لكن تم إدراج المورد في الدليل مرة واحدة فقط في إطار المجموعة الأولى من المستخدمين.

(ب) اقتصر معظم دورات التدريب على بضع ساعات التي قد لا تكون كافية لتطوير المهارات؛ ينقص التدريبات تحديد أهداف واضحة وتقويم ومتابعة للنتائج أو الأثر؛

(ج) تمّة مخاوف حيال مؤهلات بعض المدربين ومهاراتهم؛

(د) هناك مخاوف حيال ما إذا كان يتم تقديم الموارد/التدريب بسبب أنه حاجة ذات أولوية أو بسبب أنه متعلق بطلبات الجهات المانحة/الممولة؛

(هـ) يستهدف معظم الموارد المطوّرة محليا العاملين الاجتماعيين إلى حد كبير والعاملين في مجال الصحة بدرجة أقل - لكن يتعين أن تكون الرعاية والدعم للناجين من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي متعددي القطاعات؛

(و) ينبغي أخذ الهدف طويل المدى المتمثل في القضاء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان في الاعتبار عند تطوير الموارد، فضلا عن المدى القصير المتمثل في الرعاية والحماية. يحدد ذلك محتوى الموارد والمجموعة المستهدفة.



صياغة التقرير/الدليل

يستخدم هذا التقرير والدليل تحليلا ثلاثي الطبقات لترتيب الموارد ونقدها: (أ) أصل الموارد، (ب) مجموعة المستخدمين، (ج) الهدف الرئيس للمورد.

(أ) اصل الموارد

يشير إلى ما إذا كان المورد هو أ. مكيف/منشأ في لبنان أو ب. مكيف/منشأ في الخارج (إقليميا أو دوليا).

(ب) مجموعة المستخدمين

تم تصنيفها إلى خمس فئات:

- الأخصائيون الاجتماعيون،

- العاملون في مجال الصحة،

- العاملون في حقل التربية والتعليم (بمن فيهم المعلمون، أساتذة الجامعات، قادة الكشافة)،

- العاملون في مجال النوع الاجتماعي (بما في ذلك المنظمات النسائية)،

- العاملون في القطاع العام أو المنظمات غير الحكومية بصفة عامة.

خلال تحديد الموارد في بداية المهمة، تم تعيين مجموعات مستخدمين أخرى بما فيها المحامون والقضاء والشرطة، وصناع السياسات وقادة المجتمع. ولكن ليس هناك موارد مفرسة لهؤلاء المستخدمين، لذلك فهم مستبعدون.

العقبات والعوامل الميسرة

الموارد بسبب عدم وجود توثيق، وبسبب المخاوف في شأن استنساخ المواد من دون موافقة.

(ح) يتم تطوير كثير من المواد وموارد التدريب بحسب «الطلب» من قبل الأفراد - لا يتم الاحتفاظ بالوثائق من قبل المنظمات.

(ط) كتب موجز لعدد قليل جدا من الدورات التدريبية من أجل تكرارها في المستقبل.

(ي) لا يوجد أي نظام معلومات وطني يتضمن بيانات عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن عددا قليلا من المنظمات لديه نظام معلومات خاص به مستخدم داخليا لأغراض محددة، من الصعب التقاط هذه النظم وتقويمها. تحتوي الأنظمة على بيانات حساسة للغاية.

يمكن تلخيص العوامل الميسرة علم الشكل التالي

(أ) استخدم الاستشاريون الشبكات القائمة والاتصالات والمعرفة الشخصية لتسهيل عملية جمع الوثائق واتاحة بعض المرونة في جدول المواعيد. أوصى المشاركون في المجموعة البؤرية بصنع استبيان قصير لجمع المعلومات حول الموارد بسرعة، ما سهل جمع البيانات.

(ب) تم انتاج الوثائق الكترونيا حيثما أمكن ذلك، واستخدام وسائل المسح والعمل بالنسخ الورقية.

(ج) عمل الاستشاريون بثلاث لغات وقسموا العمل وفقا لقدراتهم في اللغات

(د) عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا للشركاء في نيسان، مع الشركات الثلاثة المنفذة. أتاح هذا الاجتماع تبادل التعريفات والأفكار وعجل بجمع الموارد المختلفة.

(هـ) حيثما أمكن، سعى الخبراء الاستشاريون للعودة الى الموظفين السابقين أو الأشخاص الذين لديهم العديد من سنوات الخبرة، وفي حالات أخرى جمعت فقط الموارد المعروفة والحالية.

(و) شجعت رسالة صندوق الأمم المتحدة، في حدود ضيقة، المنظمات للمشاركة. مع مرور الوقت، ومع المزيد من التفاصيل حول الاحالة والنظميات، شاركت منظمات أخرى.

(ز) قامت الوثيقة والتقارير في المقام الأول بتوثيق الموارد المتاحة ومناقشتها من حيث ما هو معروف منها. إلا أن ذلك يدل على حجم الموارد المتاحة ونوعها.

(ح) امضى الاستشاريون وقتا بالتحدث إلى المنظمات التي لديها أنظمتها الخاصة، ووزعوا استبيانا لمعرفة الحقائق الأساسية. لم تتم مشاركة النظم الكترونيا، لكن تم الاطلاع عليها كلما كان ذلك ممكنا.

هذه المراجعة هي محدودة بتوافر الموارد وسهولة الحصول عليها، وربما لا تمثل القطاع الخاص أو المواد التدريبية التي يتعذر الوصول إليها، الخطوط العريضة للدورة، الأدلة، الأدوات البصرية والسمعية ونصوص المواد التي قد تكون موجودة.

وقد واجهت فريق المراجعة العقبات التالية

(أ) استغرق الأمر وقتا طويلا لجمع الوثائق - يمكن أن يكون الطرف المعني بطيئا بالرد، كما أن جمع الموارد والتحليل المتقدم للوثيقة استهلكا وقتا أكثر مما كان متوقعا.

(ب) عدد قليل من الموارد المنتجة في لبنان متوافر إلكترونيا أو على الإنترنت، ما يقيد التبادل وسهولة الوصول الى المراجع إلى حد ما.

(ج) هناك موارد قليلة متاحة باللغة الانكليزية وإلى درجة أقل بالفرنسية.

(د) أضاف توضيح نطاق مصطلح «المورد» ليشمل اعلانات الخدمة العامة، الأفلام القصيرة، النشرات، إلى تعقيد عملية المراجعة.

(هـ) يعني تغير الموظفين في المنظمات أن الموظفين الجدد نسبيا ليسوا على علم بالتدريب الماضي أو الموارد العائدة إلى ١٥ عاما، فتصبح غير قابلة للوصول إليها/معرفة مفقودة.

(و) إن عدم وجود معلومات مفصلة عن الموارد (كيف تم تطويرها، إن كانت مجربة، الخ) أجبط المحاولات للنظر في التوعية، الفائدة، وغيرها من المؤشرات.

(ز) كان العديد من المنظمات متردد، غير قادر أو لم يوافق على مشاركة المواد أو

أبرز النتائج والاستنتاجات

حتى الآن، لا يوجد أي دليل وطني لجمع ما هو موجود من موارد ومواد للتدريب في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. يتحدد جزء من نية هذه المراجعة في أن يحقق الدليل تقدماً نحو توفير قائمة شاملة والعمل أيضاً من أجل الاتفاق على اللغة والمصطلحات ذات الصلة بهذا الموضوع.

يتعين ذكر عدد من النقاط الرئيسية التي تعكس تحليل الموارد:

- معظم الموارد اللبنانية التي يمكن الوصول إليها هي للعاملين الاجتماعيين كمستخدمين وتستهدف النساء البالغات كمستفيدين؛
- غالبية الموارد والمنهجيات هي ورشات عمل تركز على رفع مستوى الوعي العام حول مفاهيم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وانتشاره والحماية منه؛
- ليس هناك وجود لـ «صانف المنتج» عن كل الموارد، ما يجعل من الصعب التأكد من الأهداف الأصلية والنتائج المتوقعة من الموارد؛
- إن كثيراً من الموارد يأخذ في الاعتبار المستفيدين من محور الأمية وأثر الموارد على عامة الناس، وبالتالي يكثر استخدام الصور المتحركة والفيديو؛
- يربط معظم الموارد الإقليمية/الدولية العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ببرامج وخدمات الصحة الإنجابية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

تم النظر في نظم معلومات ثلاث منظمات غير حكومية لأجل هذه المراجعة. تعتبر هذه المنظمات جديدة نسبياً ومصممة لأغراض محددة للمنظمة. تسجل أنواع مماثلة من البيانات كما أن لديها آليات متابعة مناسبة. تبدو النظم قادرة على العمل جيداً بشكل فردي وعلى تحقيق مقاصد المنظمة، ولكن يبقى السؤال حول ما إذا كانت البيانات أكثر فعالية إن تم استخدامها بكفاءة وتجميعها عن طريق نظام معلومات وطني يمكن أن تستخدمه منظمات عدة كما يسمح بتسهيل استرجاع البيانات (مع ضمان السرية والخصوصية). إن مثل هذا النظام المشترك يتيح الوصول إلى بيانات الانتشار بشكل أفضل، ويمكن المنظمات من تنسيق المتابعة والإحالة والتعلم من خبرات ومهارات الآخرين في التعامل مع الناجين من الاعتداء ومع أسرهم.

من بين أولئك الذين يعملون على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، في مختلف القطاعات، هناك حماس كبير والتزام في المواد التدريبية والموارد اللازمة لدعم وتعزيز الوعي والمعرفة والمهارات في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان. إن القليل جداً من ضحايا العنف يبلغون عن تجاربهم، ومن المتوقع أن يؤدي تطوير الموارد حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على نطاق واسع إلى زيادة الإبلاغ، كما يكفل للمرأة الشعور بالأمان ويضمن لها المعرفة للقيام بذلك. من ناحية أخرى، وجدت هذه المراجعة أن هناك نقصاً كبيراً في الموارد على الصعيد الوطني لهذه الأغراض، ولا سيما لمجموعات معينة وأشكال من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

يلاحظ غياب العلاقة بين الموارد الموجودة. وهناك ازدواجية في الجهود، وبالتالي عدم وجود اتفاق موحد في شأن الأولويات للتدريب وتنمية موارد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من حيث مجال التركيز على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، نوع الموارد، مجموعة المستخدمين وما إلى ذلك. هناك تبادل بسيط موجود والذي من شأنه تعظيم استخدام الموارد وتنميتها لأفضل الممارسات. أدى هذا النقص في التبادل أيضاً إلى الازدواجية في العمل وموقف سائد يتحدد بـ «المنافسة وعدم التعاون».

مع ذلك، يبدو أصحاب المصلحة على علم بذلك، كما تعكس موارد كثيرة واقع أنه لا يمكن معالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من خلال اشتراط الخدمات داخل قطاع واحد. يتعين أن تستهدف كل من الوقاية والحماية، كما تتطلب مشاركة وتوفير الخدمات من قبل قطاعات عدة بما فيها كل تلك المشار إليها كمجموعات المستخدمين في هذا التقرير.

التوصيات

توفير المواد التدريبية والموارد اللازمة لمجموعات محددة من المستخدمين

ان مجموعات المستخدمين التي تحتاج إلى موارد ومواد تدريبية أكثر وأفضل حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي هي :

(أ) حقل التربية والتعليم (المعلمون ومدبرو التعليم)

(ب) أفراد الشرطة والخدمات القانونية (بمن فيهم المحامون)

(ج) رجال الدين وقادة المجتمعات المحلية.

ينبغي أن يتم إنشاء الموارد واستخدامها لضمان تكافؤ فرص المشاركة من قبل الرجال والنساء داخل مجموعات المستخدمين هذه.

ضمان استهداف الموارد مستفيد معين أو مجموعة من المستفيدين

هناك حاجة إلى أخذ المستفيدين في الاعتبار في موضوع التدريب وتطوير الموارد وتقديمها. يحدّد من هو المستفيد نوع الموارد، المعلومات، النهج، اللغة، النمط وما إلى ذلك. غالباً ما يكون المستفيدون النهائيون النساء المعرضات للعنف، لكن أولئك هن أنواع مختلفة من النساء. قد يكون المستفيدون أيضاً الفتيات الصغيرات، الفتيان، الرجال.

وجدت هذه المراجعة أن المستفيدين الذين يفتقرون إلى موارد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الوقت الراهن هم :

(أ) الشباب (الشباب والمراهقين). يمكن أن ينشئ استهداف الشباب صورة إيجابية وفعالة في التأثير السلوكي طويل الأجل والتغيير الاجتماعي؛

(ب) الفئات المهمشة والمعرضة للخطر (خدم المنازل، العاملون في مجال الجنس، اللاجئين في المخيمات).

اجراء تقييم منتظم للموارد والمواد التدريبية

يمكن أن يتحقق ذلك بشكل فعال من خلال، على سبيل المثال :

(أ) توزيع استمارات وجمعها فوراً في نهاية التدريبات وتخزينها في شكل مطبوع أو إلكتروني من قبل مزود التدريب (المنظمة وليس الفرد، كلما كان ذلك ممكناً). كما ينبغي أن تتضمن الاستمارات مؤشرات لتقييم جودة وجدوى وأهمية وفعالية التدريب؛

هذه التوصيات موجهة إلى الجمهور العام بما فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من وكالات الأمم المتحدة في لبنان، والمنظمات غير الحكومية أيضاً في لبنان، والباحثين المستقلين والأكاديميين وصانعي السياسات وأي طرف آخر من المهتمين.

وضع أدلة وموارد موحدة قليلة

قد يساعد إنشاء أدلة تدريب موحدة حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لكل قطاع مهني (الصحي الاجتماعي، التعليمي، القانوني، الخ) على ضمان وجود لغة مشتركة ونشر مفاهيم متسقة وأدوات وتقنيات محددة للقطاع. يمكن أن تكون الأدلة بشكل «رزمة موارد»، ربما مكيفة من مواد إقليمية أو وطنية. ينبغي أن تكون الأدلة مجربة من قبل مجموعات المستخدمين المستهدفة لضمان ملاءمة وسهولة الاستخدام والقبول، مع اشراك المستخدمين في تطوير الدليل في حد ذاته. يتعين أن يكون المحتوى مراعيًا للحساسية الثقافية.

يساعد توحيد الأدلة أيضاً على ضمان جودة المعلومات المقدمة. ينبغي على الأشخاص أو الجهة المسؤولة عن إنشاء الدليل أن يكونوا مسؤولين عن ضمان جودة المحتويات.

تقدم كتيبات تدريب المدربين المزيد من الدعم للمعارف والمهارات في كل قطاع، كما تشجع على تبادل التعلم بين الأقران. يمكن إنشاء أدلة تدريب المدربين كـ «إضافة» إلى الأدلة الموحدة.

الحساسية الثقافية لمختلف السياقات، القدرة على تكييف المنهجيات لمختلف مجموعات المستخدمين، الخبرة في تصميم التدريب وتقديمه. قد تشمل متطلبات الحد الأدنى للتدريب/الموارد وصف الغاية الرئيسية، الأهداف، المنهجية، النتائج المتوقعة.

بدلاً من ذلك، يمكن أن يكون إنشاء فريق أساس من المدربين في العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تتم الاستفادة منهم في مختلف المنظمات أمراً مفيداً، كما يضمن جودة تقديم التدريب. قد يشكل هؤلاء المدربين نقاط ارتكاز. من خلال تدريب المدربين ووضع شروط على المدربين ضمن المجموعة للتغيير الدوري (كل سنتين أو ثلاث، على سبيل المثال) سيكون من الممكن ضمان تنمية القدرات المستمرة في هذا الفريق. من ناحية أخرى، قد يحد وجود فريق أساس أيضاً من قدرة الأشخاص خارج الفريق على تطوير مهاراتهم وتوفير تدريب جيد النوعية في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

النظر في وضع نظام وطني للمعلومات حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

هناك حاجة ماسة إلى نظام معلومات وطني لجمع وتخزين بيانات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. قد يكون النظام متكامل مع نظام معلومات آخر، مثل المعلومات الصحية. كما ينبغي على هذا النظام أن يستفيد من العمليات وأنواع البيانات المخزنة من قبل المنظمات غير الحكومية (بما فيها تلك التي تمت مراجعتها لأغراض هذه الدراسة). ينبغي أن يشمل تطوير النظام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

(ب) إنشاء أداة لتقييم متابعة المشاركين في التدريب في فترات زمنية استراتيجية، على سبيل المثال، بعد ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة. من شأن ذلك تسهيل التعرف إلى نتائج التدريب وأثره على المدى الطويل على الفرد والعمل؛

(ج) تخطيط وإجراء تقييمات خارجية للموارد والمواد وتأثيرها على المستخدمين والمستفيدين.

التعاون بصورة منتظمة وبشكل علني مع مقدمي الموارد الأخرى

قد يصبح التعلم وانتشار الأفكار حول أفضل الممارسات أفضل من قبل عبر تبادل المنظمات الموارد ومواد التدريب في العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. يمكن تحجيم هذه العملية لتشمل مقدمي الموارد في غير موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بحيث يتم إدماج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في كتيبات وأدوات قطاعات عدة بما فيها حيث لا يحتل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مركزاً أساسياً (على سبيل المثال، في مبادئ التوجيه في الخدمات الصحية، والكتب المدرسية التعليمية وغيرها).

تقديم قائمة من المراجع لاستكمال المواد والموارد

قد يؤدي ذلك إلى دعم المدربين ومطوري الموارد ليعرفوا أين ينظروا عندما يطورون مواد جديدة أو يكتفون مواد موجودة من أجل مجموعة مستخدمين مختلفة. كما يمكن أن تكون قائمة المراجع للتدريب على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي متنوعة، بما فيها وصلات المواقع مع المواد الإعلامية (مقالات جديدة، فيديو، صور)، الاتفاقيات والإعلانات الدولية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان، الأهداف الإنمائية للألفية)، أدلة وأدوات ورشات العمل الدولية ذات الجودة، وأكثر من ذلك.

إنشاء مجموعة من مواصفات الحد الأدنى للمدربين في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي/أصحاب الموارد

يتعين النظر في الحد الأدنى من المواصفات للتدريب وتنمية الموارد لضمان نوعية الموارد. ينبغي وضع هذه المواصفات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. ويمكن أن تشمل فهم وخبرات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان،

Ankara: ICON-Institut Public Sector GmbH, Hacettepe University Institute of Population Studies, BNB Consulting Ltd Co.;2009.

5. For example, Usta J, Farver JA, Pashayan N. Domestic violence: the Lebanese experience *Journal of Public Health*, Vol 121 (3), pp. 208-219.

Maziak, W., & Asfar, T. (2003). Physical abuse in low-income women in Aleppo, Syria. *Health Care for Women International*, 24, 313-326.

6. Haddad, L., Ishikawa, K. (Draft, 2010). Gender mapping in Arab states. UNFPA Arab States Regional Office

7. Freedom House Special Report Lebanon 2010

8. An example of such a resource is the Oxfam Gender Training Manual (1999); although not specifically on GBV this kind of manual draws together best practice and ideas on gender training into a very useful and usable format.

9. KAFA (Enough) Violence and Exploitation (2007). Gender-based violence: breaking the silence building the capacity of Social Development Centre (SDC) social workers on the issue of GBV , Ministry of Social Affairs and KAFA: Beirut.

الحواشي

1. UNFPA (1994). International Conference on Population and Development Programme of Action. Accessed online at <http://www.unfpa.org/public/site/global/lang/en/pid/1973>

2. For example, UN Secretary General Ban Ki Moon launched the Network of Men Leaders in November 2009 to combat violence against women. Article accessed online at <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=33053&Cr=violence+against+women&Cr1>

3. Centre for Arab Women Training and Development (2010). Gender-based violence: definitions and international and national references. Unpublished.

4. For example: Department of Statistics [Jordan] and Macro International Inc. *Jordan Population and Family Health Survey 2007*. Calverton, MD: Department of Statistics and Macro International Inc; 2008;

El-Zanaty F, Way A. *Egypt Demographic and Health Survey 2005*. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro; 2006;

Haj-Yahia MM. The incidence of wife abuse and battering and some sociodemographic correlates as revealed by two national surveys in Palestinian society. *Journal of Family Violence*. 2000;15(4):347-374;

Jansen HAFM, Uner S, Ergocmen BA, et al. *National research on domestic violence against women in Turkey: summary report*.



